

قانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠١

بربط موازنة الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية

للسنة المالية ٢٠٠١ / ٢٠٠٢

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

قدرت جملة موازنة الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية للسنة المالية ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ بمبلغ ٤٢٨٠٥٣٢٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعة مليارات ومائتان وثمانون مليوناً وخمسمائة واثنتان وثلاثون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ بمبلغ ١٥٦٨٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وستة وخمسون مليوناً وثمانمائة ألف جنيه) موزعة كالاتى :

- أجور بمبلغ ٢١٢٠٠٠٠٠٠ جنيه .

- نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ١٣٥٦٠٠٠٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدرت الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ بمبلغ ١٥٨٠٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وثمانية وخمسون مليوناً) .

(المادة الرابعة)

قدر فائض العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ بمبلغ ١٢٠٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليون ومائتا ألف جنيه) كله فائض مرحل .

(المادة الخامسة)

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ بمبلغ ٤١٢٢٥٣٢٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعة مليارات ومائة واثنتان وعشرون مليوناً وخمسمائة واثنتان وثلاثون ألف جنيه) ، موزعة كالاتى :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ٢١٥٥٥٥٠٠٠٠ جنيه .

- تحويلات رأسمالية بمبلغ ٣٩٠٦٩٧٧٠٠٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٢ بمبلغ ٤١٢٢٥٣٢٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعة مليارات، ومائة واثنان وعشرون مليوناً وخمسمائة واثنان وثلاثون ألف جنيه) ، موزعة كالتى :

- إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٣٩.٦٩٧٧.٠٠٠ جنيه .
- قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٢١٥٥٥٥.٠٠٠ جنيه كلها قروض من بنك الاستثمار القومى .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقه بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسرى على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من البنك المركزى المصرى والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠١
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٨ ربيع الأول سنة ١٤٢٢ هـ

(الموافق ٣١ مايو سنة ٢٠٠١ م) .

حسنى مبارك

مشروع موازنة الهيئة العامة لشؤون ومهمات التعمير والتنمية الزراعية
للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٢

٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	بيان	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	بيان
جنيته	جنيته	الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية:	جنيته	جنيته	الاستخدامات الجارية:
٨٦٣٨٣	١٢	إيرادات النشاط الجارى	١٨٤٣٦	٢١٢	الأجور
٦٨٦١	٣٨	إيرادات أخرى	١٣٦٥٥٧	١٣٥٦	النفقات الجارية والتحويلات الجارية
١٥٤٩٩٣	١٥٨	جملة الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية	١٥٤٩٩٣	١٥٦٨	جملة الاستخدامات الجارية
				١٢	فائض العمليات الجارية:
					فائض محتجز (مرحل)
١٥٤٩٩٣	١٥٨	جملة الموازنة الجارية	١٥٤٩٩٣	١٥٨	جملة الموازنة الجارية
		الإيرادات الرأسمالية:			الاستخدامات الرأسمالية:
١٨١٨٧٤٧	٣٩.٦٩٧٧	إيرادات رأسمالية متنوعة	٣.١٧٨٥	٢١٥٥٥٥	استخدامات استثمارية
٣.١٧٨٥	٢١٥٥٥٥	فرض زسهبيلان الثمانية (كلها من بنك الاستثمار القومي)	١٨١٨٧٤٧	٣٩.٦٩٧٧	تحويلات رأسمالية
٢١٢.٥٣٢	٤١٢٢٥٣٢	جملة الإيرادات الرأسمالية	٢١٢.٥٣٢	٤١٢٢٥٣٢	جملة الاستخدامات الرأسمالية
٢٢٧٥٥٢٥	٤٢٨.٥٣٢	إجمالي الموازنة	٢٢٧٥٥٢٥	٤٢٨.٥٣٢	إجمالي الموازنة

* منه مبلغ ٧٢.٠ ألف جنيه يمثل موازنة الحساب الاستشارى طبقاً لأحكام القرار الجمهورى رقم ٧٢٣ لسنة ١٩٨١ والقواعد الصادرة بشأنه إيراداً واستخدماً وفقاً لبيان الموازنة المرفقة .